



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - بوردج بوعريش -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماجستير أكاديمي، تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع :

دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

-دراسة حالة- مؤسسة كوندور إلكترونيكس للفترة (2013-2014)

إشراف الأستاذ:

د/ بوعافية سمير

إعداد الطالبين

❖ عماري شنيقي

❖ خلف الله ميلود

السنة الجامعية 2018-2019

إهداء

اهدي هذا العمل إلى:

إلى الوالدين الكرمين - حفظهما الله -

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأصدقاء

إلى كل طالب علم ومحِب للمعرفة.

إهداء

اهدي هذا العمل إلى:

إلى أبي وأمي - حفظهما الله -

إلى إخوتي

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء

شكر وتقدير

نشكر الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل الذي يعتبر قطرة من بحر ونتمنى أن يستفاد منه من بعدنا

ونتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل بوعافية سمير الذي أشرف على هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه القيمة وكذا نشكر كل من علمنا من الطور الابتدائي إلى الجامعي. إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	شكر وعرهان
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الاختصارات و الرموز
X	قائمة الملاحق
أ-ج	المقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة
5	تمهيد
29-6	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحليل المالي وعملية اتخاذ القرار
9-6	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
20-9	المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي
29-20	المطلب الثالث: مدخل الى عملية اتخاذ القرار
32-30	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
31-30	المطلب الأول: الدراسات بالعربية
31	المبحث الثاني: الدراسات بالأجنبية
32-31	المبحث الثالث: مايميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة
33	خلاصة
	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة كوندور الكترونيكس -برج بوغريج-
35	تمهيد
40-36	المبحث الأول: منهجية الدراسة
39-36	المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة كوندور الكترونيكس
40-39	المطلب الثاني: الطريقة والأدوات
55-40	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
45-40	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس
55-46	المطلب الثاني: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
56	خلاصة
58	الخاتمة
61	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	صفحة
01	الميزانية المحاسبية جانب الأصول لسنة 2014/2013	41-40
02	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم لسنة 2014/2013	42
03	جدول حسابات النتائج لسنة 2014/2013	44-43
04	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2014/2013	45
05	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة 2014/2013	45
06	أنواع رأس المال العامل لسنة 2014/2013	46
07	احتياجات رأس المال العامل لسنة 2014/2013	48
08	الحزينة الصافية للمؤسسة سنة 2014/2013	48
09	نسب السيولة للمؤسسة سنة 2014/2013	49
10	نسب النشاط للمؤسسة سنة 2014/2013	50
11	نسب التمويل للمؤسسة سنة 2014/2013	51
12	المردودية المالية للمؤسسة سنة 2014/2013	52
13	المردودية الاقتصادية لسنة 2014/2013	53
14	الرافعة المالية للمؤسسة سنة 2014/2013	53
15	القيمة المضافة لسنة 2014/2013	54
16	الفائض الاجمالي للاستغلال سنة 2014/2013	54
17	نتيجة الاستغلال لسنة 2014/2013	54
18	النتيجة الصافية لسنة 2014/2013	55

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	صفحة
01	الحالة الموجبة لرأس المال العامل	12
02	الحالة السالبة لرأس المال العامل	12
03	مراحل تقييم المقترح الاستثماري	26
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندوور الكترونيكس	39

الاختصار	المعنى
FR	رأس المال العامل
BFR	احتياج رأس المال العامل
TN	الخزينة الصافية
CONDOR	مؤسسة كوندور الكترونيكس
RE	المردودية الاقتصادية
RCP	المردودية المالية
EBE	الفائض الإجمالي للاستغلال

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الميزانية (الأصول) لسنة 2013
02	الميزانية خصوم (الخصوم) لسنة 2013
03	جدول حسابات النتائج لسنة 2013
04	الميزانية (الأصول) لسنة 2014
05	الميزانية خصوم (الخصوم) لسنة 2014
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2014

مقدمة

يعتبر التحليل المالي ركيزة أساسية وضرورية للتخطيط المالي السليم في المؤسسات الاقتصادية، ويصنف التحليل المالي على انه علم له قواعد وأسس ومعايير تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة.

فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة خاصة مع ظهور التطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة من أدوات التحليل المالي، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للتشخيص بغرض تحديد نقاط القوة والعمل عليها من أجل تحسينها وتطويرها والكشف عن نقاط الضعف للعمل على تصحيحها أو التخلص منها.

إضافة إلى أن عملية اتخاذ القرارات التي أصبحت معقدة في عصر تزايدت فيه المنافسة وحالات عدم التأكد، ولذلك فإن القرارات المالية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار خاصة عند سوء التسيير وذلك بنقص الكفاءات والأدوات الخاصة والملائمة للتسيير الحسن لها، دون اللجوء إلى التحليل المالي وتوقعاته، ولكي تصل المؤسسات إلى درجة النجاعة في التسيير لا بد عليها أن تتبع الأسس العلمية لهذا الغرض فنجد أهمها استعمال التحليل المالي وتوقعاته الذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

صياغة الإشكالية: بناء على ما سبق ونظرا للأهمية التي يلعبها التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات و تشخيص الوضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات يمكن صياغة وطرح الإشكال على النحو التالي:

- ما دور التحليل المالي في اتخاذ القرار لمؤسسة كوندور إلكترونيكس خلال الفترة (2013-2014) ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية:

1. هل يمكن اعتبار أدوات التحليل المالي وسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة؟

2. كيف يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في مؤسسة كوندور الكترولنيكس Condor؟

الفرضيات:

1. اتخاذ القرارات الرشيدة لا يكون إلا عن طريق معطيات التحليل المالي.

2. يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية من خلال اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار للمؤسسة من خلال المعلومات المالية التي يوفرها من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته.

- الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة.
- إبراز دور التحليل المالي في المؤسسة وأهميته في اتخاذ القرارات.
- محاولة تشخيص الوضع المالي ل Condor بالاعتماد على التحليل المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع لعدة أسباب منها:

أ. الأسباب الموضوعية:

- إثراء المكتبة بالمواضيع التطبيقية.
- يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع التي تحظى باهتمام الباحثين والدارسين في المجال المالي والمحاسبي.
- التحليل المالي واتخاذ القرار من المواضيع التي تهم كل المؤسسات الاقتصادية على اختلاف نشاطاتها.

ب. الأسباب الذاتية:

- توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
- الرغبة في تناول مثل هذه المواضيع.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** ستجرى الدراسة في مؤسسة كوندور الكرتونيكس ببرج بوغريريج من أجل تطبيق دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار.
- **الحدود الزمنية:** خلال هذه الدراسة يتم تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة كوندور الكرتونيكس خلال الفترة الممتدة (2013-2014).

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية وإثبات الفرضيات المتبناة كان من الضروري إتباع منهجين:

- **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي يقوم بتعريف المصطلحات، التقنيات والمفاهيم للإطاحة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في التطبيق العملي.
- **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف المعارف النظرية في تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة واستخلاص النتائج التي تمكن من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة إيجاد مؤسسة تسمح بالحصول على البيانات اللازمة أثناء الدراسة الميدانية.
- عدم الحصول على الوثائق و القدر المرغوب فيه من المعلومات من المؤسسة محل الدراسة لأنها ذات الطابع السري.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، وإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين وهي كالتالي:

الفصل الأول: خصص هذا الفصل للأدبيات النظرية والتطبيقية ويعرض فيه ماهية التحليل المالي وأدوات التحليل المالي بالإضافة إلى مدخل عملية اتخاذ القرار ومراحلها ويتضمن كذلك الدراسات العلمية السابقة.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية للمؤسسة موضوع الدراسة (كوندور إلكترونيكس)، حيث تم تقديم عام للمؤسسة وعرض لقوائمها، ثم معالجة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وجدول حسابات النتائج.

وأخيرا الخروج بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة، إضافة إلى الاقتراحات وأفاق الدراسة المقترحة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي تساعد المستثمرين على وضع إستراتيجيتهم وأهدافهم الاستثمارية وهذا ما قد يسمح بوضع فرص استثمارية وربحية جيدة لهم، فالتحليل المالي ضروري في كل مؤسسة فهو يعتبر نشاط مستمر ، ولكي تحقق المؤسسة أهدافها المسطرة يجب عليها توفير المعلومات المحاسبية الصادقة والدقيقة، لتسهيل عملية تحليل المعلومات التي تتضمنها مخرجات المعلومات المحاسبية (القوائم المالية)، إذ يعتمد متخذ القرار بشكل كبير على المعلومات التي توفرها القوائم المالية.

فالتحليل المالي له دور في ترشيد قرارات المؤسسة ويساعدها على تخطي الصعوبات التي تواجهها كما يحدد مسارها لتحقيق أهدافها فمصيرها ومستقبلها يتوقف على كيفية اتخاذ القرارات و فرض على متخذ القرار أن لا يغامر بمستقبل المؤسسة.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى الأبعاد النظرية للتحليل المالي و عملية اتخاذ القرار و المبحث الثاني حول الدراسات التطبيقية السابقة.

● المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحليل المالي وعملية اتخاذ القرار.

● المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحليل المالي وعملية اتخاذ القرار.

سنحاول من خلال هذا المبحث إلى إبراز ماهية التحليل المالي وأدواته بالإضافة إلى مدخل عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.

الفرع الأول : مفهوم التحليل المالي.

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ويعرف التحليل المالي كالتالي:

التعريف الأول: التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة في مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر¹.

التعريف الثاني: يعرف التحليل المالي على انه مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية وتساعد على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة والتقييم للمؤسسة².

التعريف الثالث: التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على المعلومات يستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على اتخاذ القرار وهو عبارة عن عملية منظمة بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لعلاجها³.

مما سبق يمكن أن نستخلص أن التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المالية للحصول على معلومات يتم استخدامها في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص ص 232-233.

² - بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013، ص 9.

³ - سعيدة زاوي، أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي:دراسة استثنائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر مالية مؤسسة، 2013، ص 5.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

هناك نوعان من التحليل المالي وهما¹ :

التحليل الرأسي: هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعرف على أن الرقم القياسي في قائمة الدخل هو صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة في المؤسسة .

التحليل الأفقي: يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية.

الفرع الثالث: أهداف و خطوات التحليل المالي.

أولاً: أهداف التحليل المالي

وصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي²:

- ✓ تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة؛
 - ✓ تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل؛
 - ✓ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
 - ✓ تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها؛
 - ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة؛
 - ✓ يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل .

كذلك يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- ✓ تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة؛

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص85.

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار النشر و التوزيع، الأردن، 2015، صص38-39.

✓ الحكم على كفاءة الإدارة؛

✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم.

ويهدف التحليل المالي بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطاتها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تغيير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، ومن ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب، أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها و التحسن أكثر إن أمكن.

ثانيا: خطوات التحليل المالي.

تم اتفاق بعض الباحثين على أن مراحل التحليل المالي كالتالي :

✓ الحصول على خطاب التكاليف: يعتبر الحصول على خطاب التكاليف مرحلة هامة فبموجبها الإطار

الذي يعمل فيه المحلل المالي إضافة إلى تحديد حقوقها وواجباتها ومسؤولياته¹

✓ تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه

و مدى أهمية هذا الهدف وتأثيره ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ومن هنا نجد نجاح عملية تحليله يعتمد على تحديد الهدف بدقة².

✓ تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي و بمعنى

أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها؛

✓ المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف : في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف

المنشود لذلك يجب أن تتوفر:

-دقة المعلومات نقص المعلومات وكيفيتها وملائمتها في التحليل.

-كيفية إجراءات التشغيل المتابعة والمطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات.

- التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية :

يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم وذلك باعتماد على مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيلها العلمي وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذو خبرة كافية.

¹ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 39.

² أحمد توفيق جميل، الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1980، ص 25.

✓ اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب؛

✓ -إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زوايا التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح وببساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي¹؛

✓ تسجيل البيانات و التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في أبدأ رأي في محاييد بعيدا عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن؛

✓ صياغة القرار: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر اقتراحات التي تناسب مع النتائج المتوصل إليه وتوصيله إلى الهيئة التي كلفته بالمهمة ومناقشته معها لتوضيح نتائج التحليل.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي .

الفرع الأول: الميزانية المالية و مؤشرات التوازن المالي

أولا: الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية من الوثائق المحاسبية المهمة في عملية تقييم الأداء المالي، وهي جدول يتضمن جانبين² : جانب الأصول وجانب الخصوم، حيث ترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول وجانب الخصوم، حيث ترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق و مبدأ سنوية الخصوم. إن الميزانية المالية تأخذ مبدأ السنوية بمعنى أن الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى و إن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق، ويعتبر أصلا متداولا كل عناصر الأصول والذي يبقى المؤسسة لأقل من سنة.

وفي الجهة المقابلة لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ، إذ يعتبر مالا دائما إذا كان مدة استحقاقه لأكثر من سنة ولو كان من الموردين وغيرها، ويعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون تاريخ استحقاقه لأقل من السنة. تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونية واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 25.

² مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 64-65.

المالية، وذلك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة و الخصوم حسب درجة الاستحقاقية، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين، وأهم هذه التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية هي كالتالي¹:

1. تعديل عناصر الأصول:

ترتب عناصر الأصول باتباع مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، و العناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، حسب هذا الترتيب فان الأصول تنقسم إلى قسمين هما :

1.1 الأصول الثابتة : تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها و تحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها و المادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب،... الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى وتشتمل على المخزون الأمان وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، و الحقوق على الاستثمارات، والكفالات المدفوعة الديون المشكوك في تحصيلها، المحجوزات البنكية فإذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة .

2.1 الأصول المتداولة : لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجتمع الأمريكي للمحاسبين و الاقتصاديين على أنها "الأصول النقدية أو الموارد الأخرى والتي تحدد على أساس توقع معقول لان تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات"، وتشتمل الأصول المتداولة قيم الاستغلال والتي تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان القيم المحققة وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدة سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة القيم الجاهزة هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

2. تعديل عناصر الخصوم:

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم الى مجموعتين، تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

1.2 الأموال الدائمة: هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، مرجع سابق، ص ص 64-65.

- **الأموال الخاصة:** تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطيات، ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.
- **الديون طويلة الأجل:** هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

2.2 الديون قصيرة الأجل: هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع .

تعتمد الميزانية المالية على جملة من المبادئ نذكر منها:

- مبدأ السيولة بالنسبة للأصول؛
- مبدأ تاريخ الاستحقاق بالنسبة للخصوم؛
- مبدأ توازن الميزانية؛
- مبدأ إعادة التقييم لعناصر الأصول وفق القيم السوقية؛
- تأخذ بمبدأ المقارنة بين القيم الدفترية و المتوقعة؛

إن الميزانية المالية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني المحاسبي تستجيب إلى أهداف محاسبية كتحديد النتائج وقانوني تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير، أو ديونها واقتصاديا تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من وراءها وعناصر الخصوم تساعد على عملية تخطيط المؤسسة وتحديد ديونها ولكنها لا تستجيب إلى أهداف مالية بحتة، ولكي تستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى ما تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعملية التركيب بصفة جيدة حسب المبدأين هما سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين والمدة كمؤشر للتعريف بين العناصر الثابتة والمتداولة والطويلة الأجل وكذا قصيرة الأجل¹ .

ثانيا : مؤشرات التوازن المالي

تلعب مؤشرات التوازن المالي دورا هاما في إعطاء صورة واضحة للمؤسسة تتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:
رأس مال العامل (FR)، احتياجات رأس مال العامل (BFR)، الخزينة (TN) ، والتي تكمل التحليل بالنسب المالية.

¹حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2010، ص ص36-

1. رأس مال العامل (FR) Fond de roulement:

1.1 تعريف رأس المال العامل (FR):

رأس مال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال العامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمن استمرار توازن هيكلها المالي¹.

2.1 طريقة حساب رأس المال العامل:

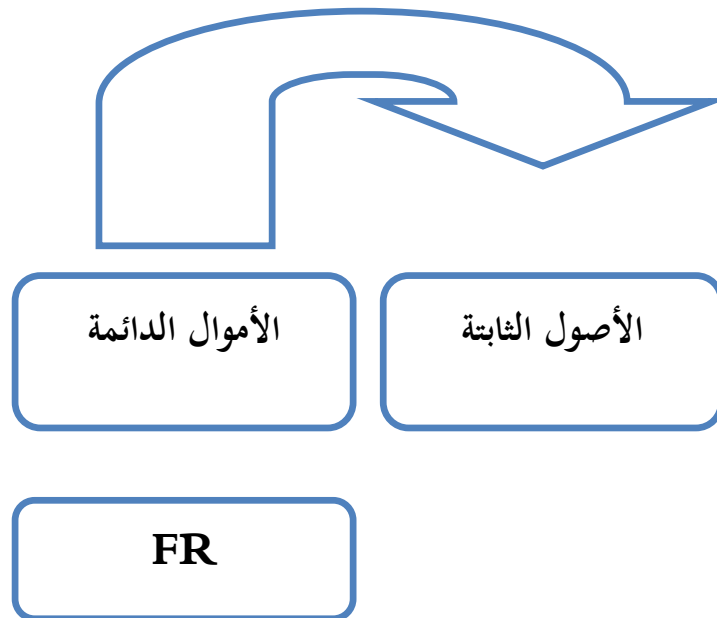
1.2.1 رأس المال العامل من أعلى الميزانية: يعبر عن علاقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وتصاغ العلاقة كالتالي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس مال العامل

- موجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل على النحو التالي:

شكل 1 يوضح الحالة الموجبة ل FR

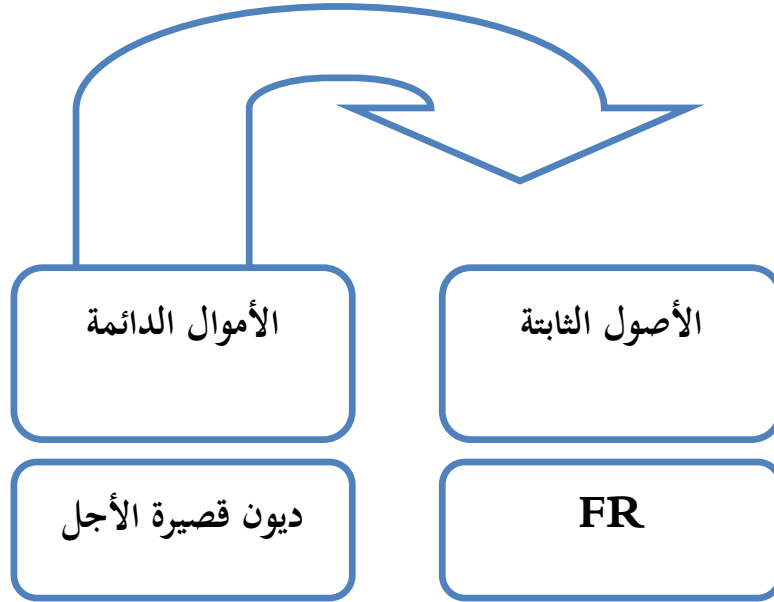


المصدر: من اعداد الطالبين

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الادارة المالية)، مرجع سابق، ص 87.

- **سالب:** في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

شكل 2 يوضح الحالة السالبة ل FR



المصدر: من إعداد الطالبين

- **معدوم:** وهي حالة نادرة الحدوث وهي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة .

2.2.1 رأس المال العامل من أسفل الميزانية : يمثل رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل بحيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة عن قدرة المؤسسة على الاستجابة لاستحقاقات القروض قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة (وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة) يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

- **موجب:** أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث يلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

- **سالب:** في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

- **معدوم:** في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض أو عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

3.1 أنواع رأس المال العامل:

- ✓ رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة
- ✓ رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة

$$= \text{الأموال الخاصة} - \text{القيم الثابتة}$$

- ✓ رأس المال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

$$= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

2. الاحتياج لرأس المال العامل BFR

1.2 تعريف الاحتياج في رأس المال العامل:

الاحتياج في رأس المال العامل هو رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة استحقاق ديون قصيرة الأجل¹.

2.2 طريق الحساب: يحسب بالعلاقة التالية

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل}$$

حيث أن:

$$✓ \text{احتياجات التمويل} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}$$

$$✓ \text{موارد التمويل} = \text{الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية}$$

ويمكن حصر ثلاث حالات لاحتياج في رأس المال العامل:

- $BFR > 0$: معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة أي المؤسسة بحاجة إلى رأس المال لتمويل احتياجاتها.
- $BFR < 0$: موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال موجب.
- $BFR = 0$: معناه الموارد تساوي الاحتياجات وهي حالة عابرة نادرة الحدوث.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، مرجع سابق، ص 104

3.الخزينة (TN):

1.3 تعريف الخزينة الصافية:تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموعة الأموال الموجودة بحوزة المؤسسة والتي يمكن التصرف فيها لمدة دورة أي المبالغ السائلة التي تستطيع استعمالها فوراً وتمثل صافي القيم الجاهزة وهي تعبر عن الوجود أو عدم وجود توازن مالي¹.

كما يمكن تعريف الخزينة الصافية للمؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من المبالغ سائلة.

2.3 طريقة الحساب: تحسب الخزينة الصافية وفق العلاقة التالية

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو :

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

ويمكن حصر حالات الممكنة للخزينة الصافية وفق :

الحالة الأولى : الخزينة سالبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال

$$\text{العامل أي } \mathbf{BFR > FR} : \text{معناه } \mathbf{TN < 0}$$

الحالة الثانية : الخزينة موجبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال

$$\text{العامل أي: } \mathbf{BFR < FR} \text{ معناه } \mathbf{TN > 0}$$

الحالة الثالثة : الخزينة معدومة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال

$$\text{العامل أي: } \mathbf{BFR = FR} \text{ معناه } \mathbf{TN = 0} .$$

الفرع الثاني: النسب المالية

أولاً : تعريف النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها

- علاقة رقمين من أرقام الميزانية أو جداول حسابات نتائج، بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة .

¹شيمت عمر الفروق ودود فائزة، فعاليات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية: دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017، ص16.

- وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه:
- لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه؛
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة من القيمة النموذجية لها؛
- يمكن حساب عدد كبير جدا من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليست جميعا ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.

ثانيا: أنواع النسب المالية

1. نسب السيولة :

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها .

1.1 نسبة السيولة العامة : تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

2.1 نسبة السيولة السريعة : تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى النقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

3.1 نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل مدينيها.

2. نسب النشاط:

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي :

$$\text{معدل الدوران الإجمالي} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الحسابات المدينة

متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

3. نسب التوازن المالي

تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ومن أهم هذه النسب ما يلي¹:

1.3 نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال، وهي تشير إلى تغطية مدى الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

2.3 نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة، وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3.3 نسبة الاستقلالية المالية: تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة مالياً ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

4. نسب المردودية:

1.4 المردودية المالية: تعرف أيضاً بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية².

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، مرجع سابق، ص 240.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، المرجع السابق، ص 268.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{RCP} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

2.4 المردودية الاقتصادية Re : والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة¹.

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{RE} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

1- الرافعة المالية : يهدف التحليل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، ومنه يمكن الاستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

الفرع الثالث: تحليل النتائج

وتشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها، إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية وهي على التوالي:

أولاً: الهامش الإجمالي

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها، يعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها، فإذا كان رقم الأعمال مؤشرا لحجم النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي².

ثانياً: القيمة المضافة

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، مرجع سابق، ص 267

² GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990, p. 31

فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجية فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير وتعتبر قياساً نقدياً لما أضافته المؤسسة بوسائلها لإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللاً، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم استخدامات وسيطة قليلة، وهذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج¹.

ثالثاً: نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال

تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي.

رابعاً: نتيجة السنة المالية الإجمالية و الصافية

يجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

الفرع الرابع: استعمالات التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي في عدة أغراض، يسعى المحلل المالي لتحقيق غرض واحد منها أو عدة أغراض دفعة واحدة تبعاً للمهمة المكلف بإنجازها والإمكانيات المتاحة له والظروف المحيطة بعملية التحليل المالي في المؤسسة ومن أهم أغراض التحليل المالي ما يلي:

أولاً: التخطيط المالي

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند الوضع المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية².

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص 114.

² رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 151-152.

ثانيا: تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، فإدارة مجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل يتضمن معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين.

ثالثا: التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض بهدف معرفة وتقدير الأخطار المتوقع أن تواجهه عند منح القرض المطلوب من طرف المقرض، ألا أنه يصنع قراره هذا بالاستناد إلى هذه الدراسة التحليلية التي يتم فيها استخدام بعض أو كل أدوات التحليل المالي بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الملائمة.

رابعا: التحليل الاستثماري

يقوم بهذا التحليل المستثمر الذي يبين له سلامة استثماراته وكفاية عوائدها مقارنة بالاستثمارات الأخرى في المؤسسات المماثلة لنفس المؤسسة التي يستثمر فيها أمواله الحالية.

المطلب الثالث: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار أساس لاستمرار النشاط، فالمؤسسة منذ تأسيسها وهي تتخذ الكثير من القرارات سنحاول من خلال هذا المطلب في معرفة دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار.

الفرع الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

يختلف مفهوم القرار من فرد لآخر، فالبعض يعتبره اختيار بديل معين من بين عدة بدائل متاحة، والبعض يعتبره مواجهة موقف معين، ومنهم من يعتبره أفضل ما يجب عمله أو ما لا يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه المدير في المؤسسة.

ولما كان القرار يتم اختياره في مراحل تمثل عملية اتخاذ القرار من بين العديد من البدائل المتاحة، فإنه يجب التفرقة بين مفهوم عملية اتخاذ القرار وصنع القرار والقرار، لذلك يجب إعطاء تعريف لكل منهم من اجل معرفة الفرق بين هذه المصطلحات.

أولاً: تعريف القرار

يمكن تعريفه كما يلي :

- 1- القرار هو عمل من أعمال الاختيار والتفضيل يتمكن بموجبه المدير التوصل إلى ما يجب عمله وما لا يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه¹.
- 2- القرار هو الاختيار من بدائل مختلفة، وكذلك عدم اتخاذ قرار إزاء حالة ما يعتبر قرارا بحد ذاته، والقرار الإداري في المؤسسة الاقتصادية هو الرأي النهائي الذي تتوصل إليه إدارة المؤسسة وتعتمده من بين آراء بديلة مختلفة².

ثانياً: تعريف عملية اتخاذ القرار

لكل مؤسسة منهجية تتبعها لصنع القرار ما دامت أمامها عدة بدائل للاختيار، ويمكن تعريف عملية صنع القرار كما يلي:

- 1- هي العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين، وبالتالي الاختيار بين البدائل، وهذا يعني أن أساس اتخاذ القرار هو وجود البدائل والاختيار من بينها، فإذا لم توجد البدائل فإن متخذ القرار ليس في حاجة لاتخاذ القرار بسبب عدم وجود مجال للاختيار، فوجود البدائل يعني وجود مشكلة ممثلة في الاختيار بين البدائل المطروحة، وعدم وجودها ينفي الاختيار، وبالتالي عدم اتخاذ القرار والإدارة في اختيارها الهادف للبدائل الأنسب لا شك أنها تتأثر بالعوامل البيئية المؤكدة الحدوث والعوامل غير المعروفة التي يمكن أن تحدث مستقبلاً³.
 - 2- وتعرف عملية اتخاذ القرار، بأنها الاختيار الأفضل بين البدائل بعد تقييم جميعها حيث ينتج القرار بناء على مجموعة من القواعد والأدوات المستخدمة.
 - 3- وتعني عملية اتخاذ القرار الطريقة المنظمة لمواجهة المشكلات والمواقف أثناء العمل عن طريق توفير إيجاد البدائل واختيار البديل الأفضل من بينها في سبيل تحقيق الهدف أو المعلومات الدقيقة والجيدة، وإيجاد الأهداف المرغوبة حسب الموقف وظروفه⁴.
- ✓ ومنه فان القرار هو ذلك التصرف المنطقي الذي يمكن المحلل المالي من اختيار بديل واحد من بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين، أو تجنباً للمخاطرة.

¹ انعام باقية وحسن مشرفي، نظرية القرارات الإدارية، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، سوريا، 2009، ص 38.

² نعيم ابراهيم الظاهر، أساسيات الادارة، المبادئ و التطبيقات الحديثة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 94 .

³ انعام باقية و حسن مشرفي، مرجع سابق، ص 32.

⁴ ناصر محمد العديلي، إدارة السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى، مرامر للطباعة الالكترونية، الرياض، 1993، ص 431.

الفرع الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

تنجز عملية اتخاذ القرار في مراحل معينة، والتي لم يتفق عليها الباحثين في هذا الموضوع الا أنهم يؤكدون على أن عملية صنع القرارات تتم في عدة مراحل، وهي بالترتيب كما يلي¹:

- مرحلة تحديد المشكلة؛
- مرحلة تحليل المشكلة؛
- البحث عن البدائل اختيار انسبها؛
- تنفيذ القرار و متابعته.

أولاً: مرحلة تحديد المشكلة

تعد هذه المرحلة الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرار، فعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهرها الحقيقي، وليس لتلك الأعراض الظاهرة التي توحي للإدارة على أنها هي المشكلة الرئيسية، لذلك يجب تعريفها بدقة والاستعانة بأهل الاختصاص والخبرة من داخل المؤسسة أو من خارجها لتشخيص المشكلة على أسس علمية موضوعية، حتى يمكن اختيار البديل الأنسب وبذلك تخرج القرارات الإستراتيجية من احتمال الخطأ والغاية من تشخيص المشكلة هو استبعاد الغموض الذي يكتنف المشكلة من جهة، وحتى تكون المراحل الموالية سليمة وتؤدي إلى حل للمشكلة الأساسية بأقل تكاليف.

فالمشكلة هي عكس الوضعية التي يجب أن تكون عليها بصفة طبيعية أو هي الوضعية غير السليمة للحالة الطبيعية، وتشير بالتالي لمستويات الأداء الحالية المنحرفة عن مستوياته المعيارية في المؤسسة.

والمشكلة قد تكون تقليدية متكررة الحدوث من حيث الشكل والموضوع، مثل إجراءات العمل اليومي وسيره وقد تكون المشكلة من طبيعة حيوية وهي التي تتصل بالتخطيط والسياسات التي لها تأثير على نشاط المؤسسة وتحقيق أهدافها ومستقبلها، وقد تكون المشكلة طارئة والتي ترجع للظروف البيئية التي تعمل في إطارها المؤسسة والتي يصعب التنبؤ بها.

وحتى يتمكن متخذ القرار من إدراك المشكلة لواقع الحال وجب عليه الإجابة على الأسئلة التالية²:

- ✓ هل هناك اختلاف فعلي بين ما هو كائن وما يجب أن يكون؟
- ✓ هل أن هذا الاختلاف ذو شأن بالنسبة لمتخذ القرار؟
- ✓ هل أن متخذ القرار مهتم بهذا الاختلاف والعمل على معالجته؟
- ✓ هل أن متخذ القرار يمتلك القدرات والموارد الضرورية لحل هذا الاختلاف؟

¹ طلبه زين الدين، طاهر الشيخ، نظم دعم اتخاذ القرار، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص 31-33.

² مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 2.

ثانيا: مرحلة تحليل المشكلة

بعد التعرف على المشكلة وتحديد أهدافها تأتي مرحلة تحليلها لذلك يتوقف معرفة أسباب حدوث المشكلة على نوع المعلومات المتوفرة، وتعد عملية توفير المعلومات المناسبة من حيث الكم والنوع والوقت من الأمور الضرورية في تحديد المشكلة واتخاذ القرار السليم ويمكن لمتخذ القرار جمع المعلومات من المؤسسة أو من خارجها بمختلف الطرق الممكنة، وبعد جمعه للمعلومات لا بد من تصنيفها وترتيبها حتى تسهل عملية تحليلها باستخدام الأساليب العلمية وتفسيرها، وليس من الضروري معرفة نوعية ودرجة المخاطرة التي يتضمنها القرار¹.

ثالثا: البحث عن البدائل اختيار أنسبها

بعد تشخيص المشكلة بدقة يتم البحث والتحري والتفتيش عن الحلول المختلفة لحل المشكلة الحالية، والتي تقتضي اقتراح بدائل مختلفة تعتمد على قدرة متخذ القرار على التحليل والتمحيص والابتكار لإيجاد حلول جديدة بالاعتماد على التجارب السابقة والسجلات السابقة وخبرات المختصين إذا اقتضى الأمر ذلك، ولذلك يتم إعداد قائمة من الحلول البديلة المتاحة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ واختيار البديل المناسب في حدود الموارد المتوفرة².

إن إعداد قائمة البدائل المتاحة التي سوف يتم المفاضلة بينها لاتخاذ القرار المنشود يعتمد على أساس ترتيب البدائل حسب أوزان المعايير المحددة لكل بديل³.

ومن بين المعايير التي بها تقييم البدائل المطروحة، التكاليف، الوقت المطلوب للتنفيذ، التكنولوجيا، الموارد البشرية، ودرجة المخاطرة. وبناء على إيجابيات وسلبيات كل بديل مطروح وكفاءته في حل المشكلة وتحقيق الأهداف يتم اختيار أنسب البدائل وترك باقي البدائل الأخرى، ويتم أخذ بالاعتبار عند الاختبار كل من: التوقيت المناسب، الاقتصاد في الجهد، المخاطرة مقابل المكاسب وقيود الموارد التي ستستخدم في تنفيذ القرار. وحتى ينجح متخذ القرار في اختياره للبديل الأفضل، يجب إجراء مقارنة بين النتائج المتوقعة والأهداف المسطرة، ومما لا شك فيه أن عملية الاختيار هذه تتأثر بكل المعلومات التي زودت بها الموارد البشرية لإدارة المؤسسة، وبالتالي يجب تحديد الآثار الناجمة عن اختيار كل بديل والانعكاسات الناتجة من تنفيذ القرار، ولذلك يمكن في هذه المرحلة إشراك المرؤوسين حتى ترفع مستويات الالتزام لدى المشاركين في صنع القرار واستفادتهم من المعلومات المتوفرة، إن أنصار الاتجاه الحديث في تحديد نطاق المشاركة، يرى أن المشاركة الفعالة تقتضي إشراك كل ما سيمسه القرار أو من لديه معرفة تفيد في اتخاذه، وتعد هذه المرحلة هي محصلة صنع القرار والانتهاج من عملية الاختيار⁴.

¹نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص 121-122.

²إنعام باقية، مرجع سابق، ص 41.

³مؤيد عبد الحسين الفضل، مرجع سابق، ص 5.

⁴أشرف عبد الرحمن الشيمي، إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة، مؤسسة اقرأ للنشر و الترجمة، القاهرة، مصر، 2007، ص 107.

رابعاً: تنفيذ القرار ومتابعته

يتطلب اختيار البديل الأفضل تنفيذه ووضع موضع التطبيق وتحويله إلى عمل فعال، ويقتضي تنفيذ القرار مشاركة ومساهمة من لهم عاقلة بالتنفيذ حتى تتم عملية تحويل البديل الأفضل المختار إلى عمل حيوي فعال في تحقيق الأهداف التي من أجلها تم اختياره من بين تلك البدائل المتاحة، ولذلك فإن شعور العاملين بمشاركتهم في صنعه يساهم بشكل كبير في حسن تطبيقه .

بعد الوصول إلى البديل الأنسب يجب صياغته في صورة واضحة ومحددة لا يشوبها اللبس والإبهام، لأن مستوى فعاليته في حل المشكلة يتوقف على قدر فهم القرار، كما يجب الإعلان عن القرار حتى يتم تعريف المنفذين له وتحميلهم نتائج التطبيق له وهناك عدة طرق لتنفيذ القرار منها الأسلوب الخطي أو الشفهي، ويمكن استعمال أسلوب الترغيب والترهيب أحياناً لتنفيذ القرار. ومن الأفضل أن يكون مرتبطاً بجدول زمني ومالي لتسهيل عملية الرقابة واستمرارها للتأكد من التنفيذ وفق خطواته المحددة والمرسومة مسبقاً.

وبما أن الكثير من العوامل والمتغيرات التي تحيط بعملية اتخاذ القرار قد تتبدل فجأة باستمرار لذلك فإن عملية متابعة ومراقبة التنفيذ تدل على ضرورة إعادة النظر في المشكلة أو الهدف الحالي وتغييرها بناء على تلك المستجدات¹.

ورغم أن الكتاب في هذا الموضوع لم يتفقوا حول عدد المراحل التي يجب إتباعها في عملية اتخاذ القرار، فمثال سيمون (Simon) يرى أن خطوات اتخاذ القرار تمر بثلاث مراحل، هي: مرحلة البحث والاستطلاع، مرحلة التقييم ومرحلة الاختيار²، إلا أن خطوات عملية اتخاذ القرار لا تخرج عن المراحل المذكورة سابقاً وإن تباينت فهي تبدأ بتحديد المشكلة كخطوة أولى وتنتهي بمتابعة وتقييم القرار.

الفرع الثالث: دور المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ القرار

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلا وهو دور المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائماً للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمها³:

أولاً: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار و مراحل تقييمها سنتطرق من خلال هذه النقطة الى دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من

¹ إنعام باقية، مرجع سابق، ص 43 .

² علي خلف حجاجحة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر، الأردن، 2010، ص 43.

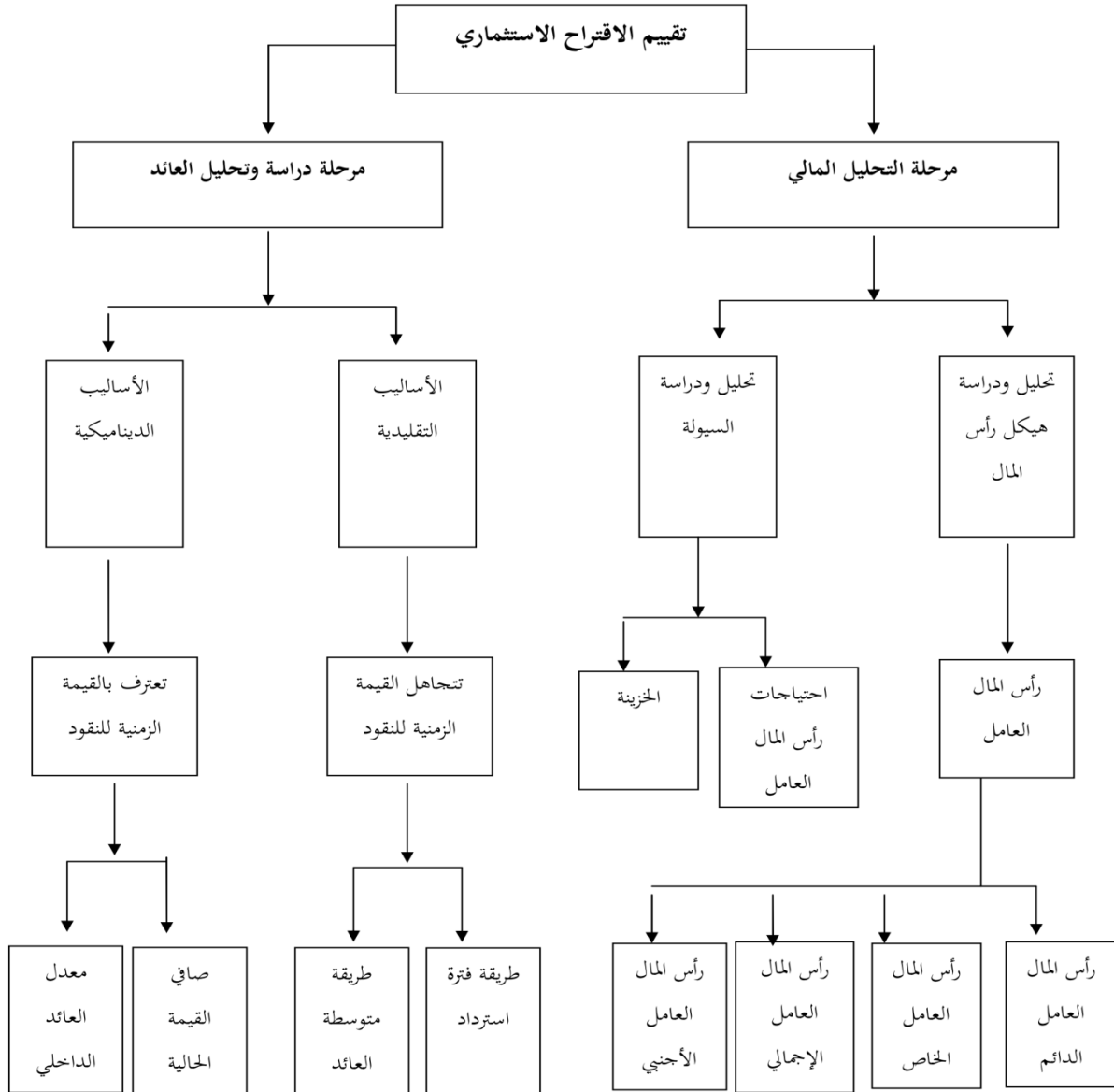
³ صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP، 2010-2011-2012، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2013، ص 12.

السيولة تضمن لها تعديل دائما للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمها وهذا ما سنتناوله من خلال العنصرين التاليين:

1. دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار:

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم لأداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط ، كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تسعد على اتخاذ القرار الاستثماري كما هو موضح في الشكل :

الشكل 3 يوضح مراحل تقييم المقترح الاستثماري .



المصدر: حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الاسكندرية، الدار الجامعية، ص 22.

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وان الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

✓ تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

✓ تحليل هيكل رأس مال: يهدف هذا التحليل التعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل¹.

ثانيا: دور النسب المالية واستخداماتها في اتخاذ القرار

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله، إضافة إلى استخداماتها التي سنتطرق إليها من خلال هذين العنصرين:

1. دور النسب المالية في اتخاذ القرار.

تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومات الخاصتين، أما بقائمة وهي تزود الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، وأما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدى. ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحلل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات لو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده المعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان.

نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية .

نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

¹ حنفي عبد الغفار، مرجع سابق، ص243.

2. استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار

تتمثل استخدامات النسب المالية فيما يلي¹:

1.2 استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات.

بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة، وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي .

2.2 استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام.

-تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة.

- وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس المال العامل ثم التدفق النقدي الداخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون، نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

- إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية، وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض، والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي .

ثالثا: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار

إن كل تحليل للوضع المالي لمؤسسة ما ينطلق أساس من وثائقها المحاسبية، وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح يتفاعل فيه جملة من العناصر المادية والبشرية تسمح بتحقيق الهدف المسطر ويتم هذا التفاعل من خلال تحليل الاستغلال الذي يحدد مسؤوليات والوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدى، وتقييمها في نهاية الدورة، وبالتالي يساعدنا على اتخاذ قرارات متعلقة بالإنتاج كالتخلي عن منتج معين أو قرار زيادة منتج جديد أو التركيز على منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة، كما أنه يساعد على الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرارات منها :

- التوسع في حجم الإنتاج.

¹ عبد الحى مرعي: المعلومات المحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة الاسكندرية، 1993، ص221.

- قرارات البيع.
- قرار التسعير.

كما يساعدنا تحليل الاستغلال في اتخاذ القرارات التخطيطية، حيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة موضوع البحث مستقبلية أي متوقعة في المستقبل، كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، ورغم ذلك فهذه العناصر في مجموعها لا بد أن تكون متغيرة، فبالنسبة للقرار المرغوب اتخاذه بمعنى أن تترتب على قرار معين بذاته ولا تترتب على قرار بديل.

ويمكن القول أن المعيار المناسب لحساب التكلفة لأغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين بالقرار، وبغض النظر عن كون هذا العنصر متغيراً أو ثابتاً.

من خلال ما قلنا نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع التكاليف لأغراض القرارات التخطيطية¹.

¹ عبد الحى مرعى، مرجع سابق، ص 221 .

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

لقد تم تناول موضوع دور التحليل المالي في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية من قبل العديد من الباحثين والمفكرين و ذلك حسب جوانب مختلفة، هذا نظرا للأهمية التي يكتسبها التحليل المالي في اتخاذ القرارات، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث إلى تقديم عرض موجز لأهم الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع.

المطلب الأول: الدراسات بالعربية

الدراسة الأولى : لصخري جمال عبد الناصر، بعنوان التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار ENSP.

تناولت الاشكالية التالية : ما مدى تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة داخل المؤسسة البترولية خلال الفترة مابين (2010-2011-2012)؟

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسات البترولية في الجزائر ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية، والتي شكلت الاطار النظري للدراسة أما الإطار الفعلي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضع المالية للمؤسسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لاختبار فرضيات الدراسة.

الدراسة الثانية: لرشيدة جليلي، بعنوان دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال/شرق، ورقلة خلال الفترة (2010-2012).

تناولت الاشكالية التالية: مامدى مساهمة الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة طرانس كنال/شرق؟

حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الأداء في المؤسسة، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى اتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أداء وضعيتها التنافسية، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم الأداء من خلال جمع المعلومات وتحليلها تم القيام بحساب المؤشرات والنسب المالية المتمثلة في نسب السيولة والمديونية، وهو الشيء الذي يساعد المحلل المالي في التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر ومن ثم الوصول إلى استنتاجات مستقبلية وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة.

الدراسة الثالثة: لحابس إيمان، بعنوان دور التحليل المالي في منح القروض، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة.

تناولت الإشكالية التالية : ما مدى استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى البنك خلال الفترة ما بين (2006-2007)؟

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأساسه ومعايير وكذا التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان، الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك، وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم السداد بعد وقوعه.

ولبلوغ هذه الأهداف اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة القوانين التعليمات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث، المنهج الاستقرائي والاستنباطي: من خلال جمع الملاحظات والبيانات من الواقع وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة .

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1-دراسة Bennouna, Meredith & Marchant 2010

بعنوان: اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية المحسنة: أدلة من كندا ، هدفت الدراسة الى تقييم التقنيات الحالية في اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية في كندا، واستخدم في الدراسة الأسلوب المسح البريدي، وشمل 88 شركة من الشركات الكبيرة في كندا.

وخلصت الدراسة إلى استمرار الاتجاهات نحو تحقيق تقنيات متطورة، ولكن حتى في الشركات الكبيرة 17 % منها لم تستخدم التدفق النقدي المخصوم، ومن تلك الشركات التي فعلت ذلك فان الغالبية فضلت تطبيق صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، وعموما ما بين (1 من 10 الى 1 من 3) لا تطبق بشكل صحيح جوانب معينة من التدفقات النقدية المخصومة، وأوصت الدراسة إلى إتباع طرق التدفق النقدي المخصوم لتحسين فرص اتخاذ القرارات الرأسمالية.

الفرع الثاني: الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

- التوافق من حيث :اختيار الموضوع (التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار) وطريقة جمع البيانات المتعلقة بالجانب النظري والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي.
- الاختلاف يكمن في: تطبيق التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة بتولية بينما تم تطبيق التحليل المالي في دراسة الحالية في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.

الدراسة الثانية:

- التوافق من حيث: اختيار الموضوع والمنهج وتطبيق التحليل المالي في مؤسسة اقتصادية ودوره في اتخاذ القرار.
- الاختلاف يكمن في: الهدف من تطبيق التحليل المالي في الدراسة السابقة وهو تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بينما في الدراسة الحالية الهدف من التحليل المالي هو اتخاذ القرار واختلاف الفترة الدراسية.

الدراسة الثالثة:

- التوافق من حيث: الموضوع و المنهج المستخدم (المنهج الوصفي التحليلي) بالإضافة إلى التوافق في المعلومات المتضمنة في الجانب النظري ، الهدف (استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرار).
- الاختلاف يكمن في: الطريقة المتبعة في تحرير المذكرة هي الطريقة الكلاسيكية بينما قمنا بإتباع طريقة

. IMRAD

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح أن التحليل المالي هو تلك العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول النشاط الاقتصادي للمؤسسة، إلا أنه لا يخرج عن كونه دراسة تحليلية للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة وفهم مدلولاتها من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار حقيقي للمؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر عملية اتخاذ القرار بشكل من الأشكال المنظمة لمواجهة المشكلات والمواقف أثناء العمل عن طريق البدائل واختيار بديل واحد من بين البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف وتجنب المخاطر.

لدى فإن التحليل المالي يلعب دورا فعالا في اتخاذ القرار، حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار بداية من النسب و مؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة و النشاط والربحية وغيرها، ثم تحليل الاستغلال الذي يعطي لنا حول دورة الاستغلال.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية

تمهيد :

بعد أن تم التطرق في الفصل الأول لمفهوم التحليل المالي واتخاذ القرارات، سنحاول في هذا الفصل أن نسقط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حيث تناولنا في هذا الفصل تقديمًا عامًا لمؤسسة كوندور الكترونيكس وعرض القوائم المالية وتحليلها وفقًا لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية اعتمادًا على هذه القوائم (جدول حسابات النتائج، الميزانيات) للفترة 2013/2014

وإن الغرض من هذا الفصل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ومعرفة القرارات المناسبة للتنبؤ لمستقبلها المالي، ومن خلال هذا يمكن للمؤسسة تفادي الأخطاء وانحرافات السنوات الحالية.

وعليه قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

✓ المبحث الأول: منهجية الدراسة

✓ المبحث الثاني: تحليل ومعالجة القوائم المالية

المبحث الأول: منهجية الدراسة

سنحاول من هذا المبحث إلقاء نظرة عامة حول مؤسسة كوندور إلكترونيكس ، وتوضيح كيفية انجاز الدراسة بتقديم كيفية اختيار مجمع الدراسة وتحديد المتغيرات، بالإضافة الى طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في الجمع.

المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة كوندور إلكترونيكس Condor.

الفرع الأول: البطاقة الفنية للمجمع

اسم الشركة: شركة ذات الأسهم كوندور إلكترونيك SPA CONDOR ELECTRONICS

الرمز التجاري **Condor**

الشكل القانوني: شركة ذات أسهم SPA

رقم السجل التجاري: 02 B 0462772

رقم التعريف الجبائي: 000234046277228

تاريخ تأسيس الشركة: 2002/02/09

تاريخ الدخول في الإنتاج: 2002/11/23

العلامة المسجلة: تم تسجيلها في 30 أفريل 2003

قيمة رأس مال: 4.277.000.000,00

رئيس مجلس الإدارة: بن حمادي عبد الرحمان

المدير العام: بن حمادي عمر

العنوان: المنطقة الصناعية طريق مسيلة نهج 70..... 161 برج بوعرييج 34000- الجزائر.

البريد الإلكتروني: info@condor.dz

الشركاء الاستراتيجيين: HISENSE.MIDEA.GREE(الصين)

و DAEWOO.DONGBU(كوريا الجنوبية)و INTEL. MICROSOFT(الولايات الأمريكية

المتحدة و VASTEL(تركيا) و UNIONAIRE(مصر)

الفرع الثاني: تقديم الشركة

شركة كوندور "CONDOR" هي شركة اقتصادية خاصة تختص بإنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية، نشاطها الرئيسي هو إنتاج الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية، حيث تعتبر مؤسسة CONDOR أحد أهم المؤسسات المكونة لمجمع بن حمادي الذي يتكون من الوحدات التالية:

1. مؤسسة Antar Trade: هي وحدة لإنتاج الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية وأجهزة الاعلام الآلي.

2. مؤسسة Gemac: هي وحدة لإنتاج البلاط ومواد البناء.
 3. مؤسسة Poliben: هي وحدة لإنتاج الأكياس البلاستيكية.
 4. مؤسسة Gerbior: هي وحدة لإنتاج القمح الصلب ومشتقاته.
 5. مؤسسة Argilor: هي وحدة لإنتاج الأجرور.
 6. مؤسسة Honda Métal: هي وحدة لإنتاج الصفائح العازلة.
 7. مؤسسة Travocovia: هي وحدة البناء.
- شكلها القانوني أصبح في 2012 "SPA" شركة ذات الأسهم.
- تنشط الشركة وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أبريل 2002، وبدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003، يتواجد مقرها التجاري بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريبيج، تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ: 80104 متر مربع وهي بملكية كاملة للمؤسسة، يبلغ عدد عمالها سنة 2018 إلى أكثر من 6397 عامل موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص، ومنهم أكثر من 478 إطار إداري.
- أما بالنسبة لاسم كوندور فيعتبر العلامة المسجلة للمؤسسة، حيث تم تسجيلها بهذا الاسم لدى الديوان الوطني لحماية المؤلفات والابتكارات في 30 أبريل 2003.
- تحصلت الشركة في جانفي 2007 على شهادة الإيزو 9001 نسخة "VERSION2000ISO"، نشاطها في الإنتاج والتسويق وخدمات ما بعد البيع للأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية.
- وشهدت شركة كوندور الكهرونيكس عدة مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وأولى المراحل هي مرحلة الشراء للبيع أي شراء المنتج وإعادة بيعه، أما المرحلة الثانية هي مرحلة شراء المنتج مفك كليا ومن ثم إعادة تركيبه مما خفض من سعر منتجها في السوق، والمرحلة الثالثة والجوهرية هي مرحلة الإنتاج في هذه المرحلة استفادت المؤسسة من المراحل السابقة فأصبحت تتحكم في تقنيات التركيب، فحددت المكونات التي يمكن شرائها محليا أو إنتاجها ذاتيا، وبدأت في الإنتاج المحلي.
- ولم يتبقى لها سوى أن تسجله بعلامتها التجارية الخاصة، وذلك عن طريق شراء التراخيص، وهذا ما قامت به فعلا حيث قامت بشراء التراخيص من مؤسسة HISENS الصينية، فأصبحت اليوم علامة مسجلة وذو سمعة دولية.

أولا: الأهداف المسطرة للمؤسسة

يعرف سوق الالكترونيات والأدوات الكهرومنزلية تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، حيث برزت عدة شركات وعلامة تجارية منافسة في السوق المحلية والعالمية نظرا لكبر الاختيار ورغبات الزبائن، وعليه وفي هذا الإطار حاولت المؤسسة وضع تنظيم جديد للعمل، يأخذ بعين الاعتبار مختلف هذه الأبعاد في ظل البحث عن جودة مثالية للمنتج تحت قيد أدنى التكاليف وذلك من خلال تدعيم وتطوير أساليب تسييرها.

يمكن أن نخصر أهم الأهداف التي تطمح لها المؤسسة في ما يلي:

- ✓ إشباع احتياجات الزبائن من خلال تطوير المنتجات والخدمات.
- ✓ العمل على نيل شهادات الجودة العالمية.
- ✓ وضع هيكل تنظيمي جديد للمؤسسة يضمن التحكم الأمثل في مختلف التكاليف والرفع من مستوى الإنتاجية.
- ✓ تكوين العاملين بالمؤسسة على مختلف الأدوات الحديثة المتعلقة بالعمل ومراقبة التسيير.
- ✓ العمل على غزو أسواق جديدة وذلك من خلال بعث منتجات جديدة في السوق.
- ✓ الاستثمار في معدات وآلات جديدة أكثر تطوراً.
- ✓ التواجد في مختلف بلدان المغرب العربي.
- ✓ التكوين المستمر للعمال والإطارات لزيادة كفاءتهم المهنية.
- ✓ الاستفادة من توظيف إطارات عالية الخبرة.

ثانياً: الثقافة التنظيمية للمؤسسة

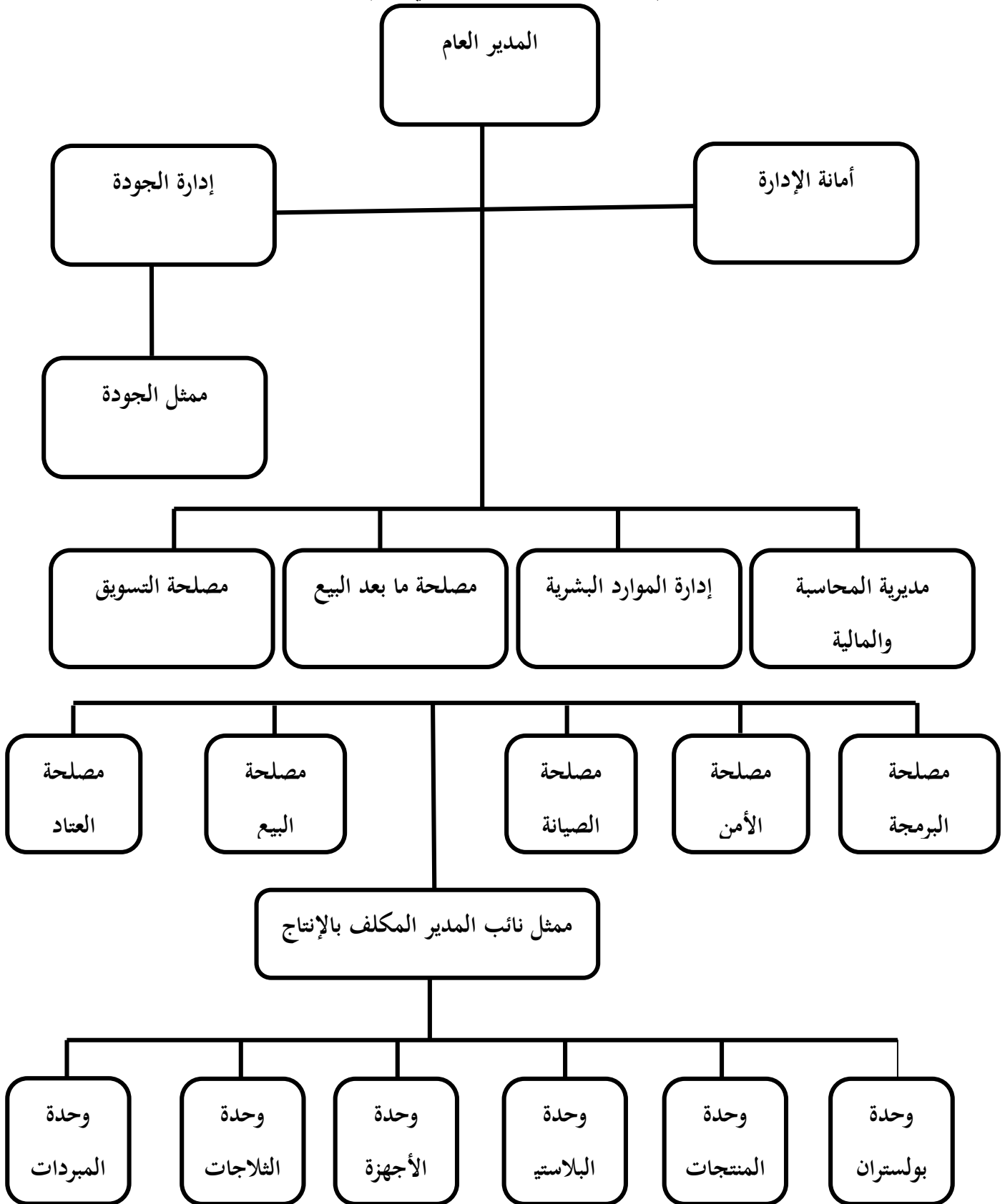
تنتشر بين أفراد مؤسسة CONDOR الثقافة التنظيمية التالية:

- ✓ القيام بإجراءات دورية للمسؤولين لتقييم الأداء وتقديم التصحيح المناسب، إذ تطلب الأمر من أجل إرضاء الزبون بالدرجة الأولى.
- ✓ السياسية التي تعتمدها المؤسسة هي تحديد المهارات وتكوينها المستمر للعمال باختلاف مستوياتهم، وهذا ما أكسبها موارد بشرية ذات جودة عالية.
- ✓ اعتبار أن الإبداع هو أساس النجاح، فهي تسعى دائماً للبحث عن الجديد لمواكبة متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.
- ✓ التجاوب السريع والمستمر مع ضغوطات المنافسة.
- ✓ نشر قيم المشاركة وروح الفريق في العمل لإنجاز المهام بالكفاءة المطلوبة.
- ✓ إدخال الأنظمة للأجهزة الحديثة بما يضمن مواكبة التغيرات وإرضاء احتياجات الزبون.
- ✓ اعتمادها على نظام اتصال يسمح بحرية تبادل الأفكار والمعلومات بين أفرادها.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

عرف الهيكل التنظيمي تطوراً من سنة إلى أخرى نظراً لتطور المؤسسة، ويختلف المخطط التنظيمي للمؤسسة حسب طبيعة نشاطها، حجمها، ظروفها الداخلية، مدة حياتها، درجة التخصص اللازمة لها، وكذا القدرات الإنسانية التي تحتاجها والمخطط الموالي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة Condor ومحاولة تحليل هذا الهيكل والتعرف على وحداته، ويمكن عرضه في المخطط التالي:

الشكل رقم (04) يمثل الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية بمؤسسة كوندور

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات

الفرع الأول: الطريقة.

أولاً: اختيار مجتمع الدراسة.

تم اختيار مؤسسة كوندور الكترونيكس كعنصر للدراسة لإسقاط المفاهيم ومعرفة مدى تطبيق مؤسسة كوندور الكترونيكس لتقنية التحليل المالي في اتخاذ القرار.

ثانياً: طرق جمع المعلومات

نظراً لمتطلبات الموضوع قمنا بإجراء مقابلة مع المكلف بالمصلحة الجباية لمؤسسة كوندور الكترونيكس .

ثالثاً: المعطيات المجمعة

تم الحصول على القوائم المالية المتمثلة في: الميزانية المالية لسنوات 2014/2013، جدول حسابات النتائج لسنوات 2014/2013.

الفرع الثاني: الأدوات.

المقابلة الشخصية مع المكلف بالمصلحة الجباية، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة بيانات الدراسة، حيث اعتمدنا على دراسة وتحليل القوائم المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى تحليل الميزانية لسنتي 2014/2013 و جدول حساب النتائج.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سنحاول من خلال مبحثنا هذا إلى التطرق لأهم القوائم المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس للفترة الممتدة من (2013-2014) والمتمثلة في الميزانية و جدول حساب النتائج .

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

الفرع الأول: عرض الميزانية المحاسبية

تتكون ميزانية المؤسسة من جانبين أساسيين هما : الأصول والخصوم ، فالأصول تتمثل في استخدامات الموارد المالية المتاحة للمؤسسة ، أما الخصوم فهي تلك الموارد التي هي تحت تصرف المؤسسة.

أولاً: جانب الأصول لميزانية المؤسسة

جدول رقم (01) جانب الأصول لميزانية مؤسسة كوندور الكترونيكس للفترة الممتدة من (2013-

الوحدة (د.ج)

(2014)

2014	2013	العناصر
-	-	الأصول غير الجارية
1022933500.00	966854500.00	أراضي
5416374180.68	4163418870.55	مباني

2217979768.79	2374848839.20	أصول ثابتة ملموسة
433431786.06	449738719.03	أصول ثابتة في امتياز
185014068.02	1188194801.72	التشبيات الجارية
1870968972.74	10710000.00	المساهمات و الضمانات الأخرى
787545481.14	55545481.14	القروض وغيرها من الأصول المالية
10676439.62	16014659.62	الأصول الضريبية الأخرى
11944924197.05	9225325071.26	مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
12262460714.26	7050682233.30	المخزون الجاري
4080833113.24	2003112655.36	الزبائن
1238958678.74	582494972.53	مدنيين آخرين
1104502553.59	759015498.61	الضرائب وما شابهها
15054182.89		المستحقات الأخرى وما شابهها
1470394699.91	2267271051.73	الخزينة
20172203942.63	12662576411.53	مجموع الأصول الجارية
32117128139.68	21887901482.79	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة لسنة (2013-2014)
التعليق:

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك ارتفاع في نسبة الأصول للمؤسسة خلال سنوات محل الدراسة وهذا راجع إلى الزيادة في نسبة الأصول الجارية.

✓ عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2014 مع سنة 2013 نلاحظ ارتفاع بقيمة 2719599125.79 ، أي بنسبة تقدر ب: 22.76 % وهذا راجع الى زيادة بعض العناصر الميزانية و التي تتمثل في التشبيات مثل المباني والتشبيات الأخرى.

✓ عند مقارنة الأصول الجارية نلاحظ 7509627531.10 أي بنسبة تقدر ب: 37.23% وهذا راجع الى الزيادة في المخزون والزبائن وكذا المدينون الآخرون.

ثانيا: جانب الخصوم لميزانية المؤسسة

الجدول رقم (02) جانب الخصوم لمؤسسة كوندور إلكترونيكس للفترة الممتدة (2013-2014)

العناصر	2013	2014
الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	2450000000.00	2450000000.00
الاحتياطات	202301624.20	3592225526.48
نتيجة الصافية	1585262769.07	2265266488.10
الأسهم الأخرى	2154661133.21	-
مجموع الأموال الخاصة	6392225526.48	8307492015.28
الخصوم غير الجارية		
القروض و الديون المالية	11677586476.69	17756474297.03
الضرائب المؤجلة والمقدمة	125626739.38	74112457.38
ديون أخرى غير متداولة	450918511.03	435791370.06
مجموع الخصوم غير الجارية	12254131727.10	18266378124.47
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات المتعلقة للاستغلال	1955420116.20	3211809182.80
ضرائب	757479712.62	948918384.31
ديون أخرى	494798583.14	609301306.78
خزينة الموارد	33845817.25	773229126.04
مجموع الخصوم الجارية	3241544229.21	5543257999.93
مجموع الخصوم	21887901482.79	32117128139.68

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة للفترة(2013-2014)

التعليق: نلاحظ من خلال جدول الخصوم الخاص بالمؤسسة أنه هناك ارتفاع ملحوظ في جانب الخصوم لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013، هذا راجع إلى الارتفاع في الأموال الخاصة من جهة وارتفاع في الخصوم الجارية من جهة أخرى.

- ✓ بالنسبة لمجموع الأموال الخاصة نلاحظ ارتفاع بقيمة 1915266488.80 أي بنسبة 23.05 % .
- ✓ بالنسبة الخصوم غير الجارية نلاحظ ارتفاع بقيمة 6012246397.37 أي بنسبة 39.91 % .
- ✓ بالنسبة لمجموع الخصوم الجارية نلاحظ ارتفاع بقيمة 2301713770.72 أي بنسبة 41.52 % .

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج.

جدول حسابات النتائج هو وثيقة يتم من خلالها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، كما يوضح العملية المرتبطة بالاستغلال العادي للمؤسسة، سنحاول من خلال هذا الفرع إلى توضيح حسابات النتائج لمؤسسة كوندور الكترونيكس للفترة (2013-2014).

جدول رقم (03) جدول حسابات النتائج لمؤسسة كوندور الكترونيكس للفترة (2013-2014)

الوحدة: دج

2014	2013	البيان
2912584280.00	1331040600.00	مبيعات بضاعة
44834532705.45	42591888499.00	الإنتاج المصنع
47747116985.45	43922929099.00	صافي المبيعات
1832108615.72	1078800494.15	الإنتاج المخزن أو غير المخزن
45001729593.15	49579225601.17	إنتاج السنة
(2861376447.20)	(1130543571.28)	مشتريات البضاعة المباعة
(39234936482.17)	(38813475589.62)	مواد أولية
2403000479.71	1946301393.28	تغير في المخزون
(105265310.18)	(109966333.62)	الاستهلاك الأخر
(69374.51)	-	خصم المشتريات
-	-	التعاقد مع مقاوله فرعية
(73145000.00)	(15029000.00)	خدمة التأجير
(36139560.61)	(26992539.15)	صيانة واصلاح
(57055363.95)	(31803491.37)	قسط التأمين
(19190753.46)	(9891263.30)	الأجر الوسيط والشرفي

(412364032.76)	(278261178.26)	الإشهار
(30081856.03)	(26406510.77)	رحلات مهمة والاستقبال
(652266160.67)	(553015628.31)	خدمات أخرى
(41078889861.83)	(39049083721.40)	استهلاك السنة
8500335739.34	5952645871.75	القيمة المضافة للاستغلال
(2553219519.40)	(1947719454.19)	نفقات العمال
(961996736.54)	(836880739.32)	الضرائب و المدفوعات المماثلة
4985119483.40	3168045678.24	فائض التشغيل الإجمالي
128789645.19	313822793.46	المنتجات التشغيلية الأخرى
(64224006.45)	(48891995.84)	مصاريف تشغيلية أخرى
(835254238.24)	(759133906.60)	بدلات الاستهلاك
4214430883.90	2673842569.26	النتيجة العملياتية
115901683.71	151903028.26	المنتوجات المالية
(1373396071.81)	(895793359.45)	الأعباء المالية
(1257494388.10)	(743890331.19)	النتيجة المالية
2956936495.80	1929952238.07	النتيجة العادية
(691670007.00)	(344689469.00)	الضرائب المستحقة على النتيجة
2265266488.80	1585262769.07	نتيجة السنة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2014)

الفرع الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كوندور الكترونيكس

أولاً: الميزانية المالية المختصرة - جانب الأصول-

الجدول رقم (04) جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كوندور الكترونيكس للفترة (2013-2014)

الوحدة: دج

	2014		2013	البيان
%37.19	11944924197.05	%42.14	9225325071.26	الأصول الثابتة
%37.19	11944924197.05	%42.14	9225325071.26	مجموع الأصول الثابتة
				الأصول المتداولة
%38.18	12262460714.26	%32.21	7050682233.20	قيم الاستغلال
%20.04	6439348528.46	%15.29	3347623126.5	قيم قابلة للتحقيق
%4.57	1470394699.91	%10.35	2267271051.73	قيم الجاهزة
%62.79	20172203942.63	%57.86	12662576411.53	مجموع الأصول المتداولة
%100	32117128139.68	%100	21887901482.79	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنوات (2013-2014)

ثانياً: الميزانية المالية المختصرة - جانب الخصوم-

الجدول رقم (05) جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كوندور الكترونيكس للسنوات

الوحدة: دج

(2013-2014)

%	2014	%	2013	البيان
				الأموال الدائمة
%25.87	8307492015.28	%29.20	6392225526.48	الأموال الخاصة
%56.87	18266378124.47	%55.99	12254131727.10	ديون طويلة الأجل
%82.74	26573870139.75	%85.19	18646357253.58	مجموع الأموال الدائمة
%17.26	5543257999.93	%14.81	3241544229.21	ديون قصيرة الأجل
%100	32117128139.68	%100	21887901482.79	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة للسنوات (2013-2014)

المطلب الثاني: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

الفرع الأول: اتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة وتمول عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون طويلة الأجل .

أولاً: رأس المال العامل (FR)

يعتبر رأس المال مؤشراً أساسياً للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة، كما سبقت الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل وهي:

1- رأس المال العامل الخاص:

يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة، حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

2- رأس المال العامل الأجنبي: وهو ذلك الجزء من الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون.

3- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول الأقل من سنة وهي تتمثل في الأصول المتداولة. سيتم توضيح قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (06) رأس المال العامل لسنوات (2012-2013-2014) الوحدة: دج

2014	2013	البيان /السنوات
26573870139.75	19186357253.58	الأموال الدائمة
11944924197.05	9225325071.26	الأصول الثابتة
14628945942.70	9961032182.32	رأس المال العامل الدائم
8307492015.28	6932225526.48	الأموال الخاصة
11944924197.05	9225325071.26	الأصول الثابتة
(3637432181.77)	(2293099544.78)	رأس المال العامل الخاص
20172203942.63	12662576411.53	الأصول المتداولة
20172203942.63	12662576411.53	رأس المال العامل الاجمالي
18266378124.47	12254131727.10	الديون طويلة الأجل
5543257999.93	3241544229.21	الديون قصيرة الأجل
23809636124.40	15495675956.31	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2014)

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ:

✓ بالنسبة لرأس المال :

أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، وشهد ارتفاع في سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة 2013 وأن قيمة رأس المال العامل جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة في توازن مالي لا بأس به، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين الماليين مع المؤسسة، كما أن التوازن المالي الذي تتمتع به المؤسسة يدل على أن هناك هامش أمان، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الدائمة وقدرتها على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل في حالة عدم توافق أجل تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون قصيرة الأجل.

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الخاص :

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال فترة الدراسة، هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة هذا راجع إلى زيادة استثماراتها ورغبتها التوسعية. مما يؤدي إلى اعتمادها على الأطراف الخارجية في تغطيتها .

✓ رأس المال العامل الإجمالي :

إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

✓ رأس المال العامل الأجنبي :

من خلال الجدول نلاحظ تزايد في رأس المال العامل الإجمالي بمقدار 8313960168.09 دج مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها على الديون الطويلة والقصيرة الأجل، ولأنها تعتمد بالأخص على الديون طويلة الأجل التي كانت قيمتها تزداد بـ 6012246397.37 دج سنة 2014 بخلاف الديون قصيرة الأجل التي زادت هي الأخرى بـ 2301713770.72 دج.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل BFR

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتا ومدينوها بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل)، يتم حسابه بالعلاقة التالية والجدول الموالي يبين النتيجة :
احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

جدول رقم (07) احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة كوندور الكترونيكس للسنوات
(2014-2013)
الوحدة (د.ج)

2014	2013	البيان / السنوات
20172203942.63	12662576411.53	أصول متداولة
1470394699.91	2262271051.73	قيم جاهزة
5543257999.93	3241544229.21	ديون قصيرة الأجل
00	00	سلفات مصرفية
13158551242.79	7158761130.59	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2014-2013)

التعليق:

نلاحظ أن المؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل خلال السنتين الدراسة موجب، بمعنى أن المؤسسة لم تغطي احتياجات دورتها حيث يقدر هذا الاحتياج بـ 7158761130.59 دج سنة 2013، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 13158551242.79 دج سنة 2014، بحيث أن هذا الارتفاع راجع إلى انخفاض موارد التمويل لدى يستلزم على المؤسسة بتخفيض قيمة الاحتياجات التمويل، إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

ثالثا: الخزينة TN

الخبزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب خبزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08) الخبزينة الصافية لمؤسسة كوندور الكترونيكس للفترة (2014/2013)

الوحدة: دج

2014	2013	البيان / السنوات
14628945942.70	9961032182.32	رأس المال العامل الصافي
13158551242.79	7158761130.59	احتياجات رأس المال العامل
1470394699.91	2802271051.73	الخبزينة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2014-2013)

التعليق:

من خلال الجدول وبالمقارنة بين رأس المال العامل الصافي واحتياجات رأس المال العامل يمكن القول بأن الخزينة موجبة وهذا يدل على أن الموارد تغطي احتياجات الدورة ومنه فان للمؤسسة سيولة تساعد على مواجهة احتياجاتها القصيرة الأجل وهي في وضعية جيدة.

الفرع الثاني: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية

أولاً: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09) نسب السيولة خلال الفترة (2013/2014) الوحدة: دج

2014	2013	البيان
11944924197.05	9225325071.26	الأصول الثابتة (1)
5543257999.93	3241544229.21	الديون قصيرة الأجل (2)
2.15	2.84	نسبة السيولة العامة = (1)/(2)
7909743228.37	5571894178.33	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة (3)
5543257999.93	3241544229.21	الديون قصيرة الأجل (4)
1.42	1.72	نسبة السيولة السريعة = (3)/(4)
1470394699.91	2267271051.73	القيم الجاهزة (5)
5543257999.93	32411544229.21	الديون قصيرة الأجل (6)
0.26	0.70	نسبة السيولة الجاهزة = (5)/(6)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2014)

تعليق:

✓ تحليل نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة أكبر من الواحد، هذا ما يعين وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، معناه أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وذلك بفضل السيولة التي لديها، وذلك يعني أن وضعها المالي جيد. حيث أن المؤسسة لديها امكانية الحصول على قروض أخرى رغم انخفاض السيولة العامة سنة 2014.

✓ تحليل السيولة السريعة:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حافظت على نسبة مستقرة نسبياً لكنها تميل إلى الانخفاض في السيولة السريعة سنة 2014، ففي مقابل كل دينار من الديون قصيرة الأجل، لدينا 1.72 دينار من الأصول سريعة التحول إلى نقديات سنة 2013 وفي سنة 2014 انخفضت نسبة تغطية الديون قصيرة الأجل إلى 1.42، ومنه نستنتج أن السيولة السريعة للمؤسسة جيدة.

✓ تحليل نسبة السيولة الجاهزة:

من خلال الجدول تبين بأن نسبة السيولة الجاهزة التي تمتلكها المؤسسة قد انخفضت سنة 2014 حيث قدرت النسبة ب 0.26 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 0.70، هذا يدل على أن المؤسسة أموالها السائلة قد انخفضت مقارنة بالسنة السابقة 2013، حيث يمكن القول بأن نصف من الديون قصيرة الأجل سنة 2013 يمكن تسديدها بالنقديات المتوفرة ونسبة 0.26 من الديون قصيرة الأجل سنة 2014 كذلك يمكن تغطيتها بالنقديات وهي نسبة مقبولة عموماً.

ثانياً : نسب النشاط

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي :

الجدول رقم (10) حساب نسب النشاط للمؤسسة كوندور الإلكترونيكس للسنوات (2013-2014) الوحدة (د.ج)

2014	2013	البيان
1.48	2.01	معدل دوران إجمالي الأصول = (رقم الأعمال / مجموع الأصول)
4.00	4.76	معدل دوران الأصول الثابتة = (رقم الأعمال / الأصول الثابتة)
2.37	3.74	معدل دوران الأصول المتداولة = (رقم الأعمال / الأصول المتداولة)
1.06	0.54	معدل دوران الزبائن = (مستحقات الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال * 360
0.96	0.58	معدل دوران الموردين = (مستحقات الموردين + أوراق الدفع) / مشتريات السنوية * 360

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2014)

التعليق :

✓ بالنسبة لمعدل دوران إجمالي الأصول: توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي الأصول المؤسسة، حيث يقدر معدل دوران إجمالي الأصول سنة 2014 ب 2.01 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 2.01 دينار وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بمستوى لا بأس به.

✓ بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة: توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح المؤسسة ونلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة تغير حيث حققت المؤسسة سنة 2013 معدل دوران قدرة 4.76 وانخفض هذا المعدل سنة 2014 الى 4.00 ويرجع هذا الانخفاض الى معدل نمو الأصول.

✓ بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة: نلاحظ من الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة لسنة 2013 كان 3.74، أي على كل دينار تستثمره تجني عليه المؤسسة ايراد يقدر ب 3.74، كما نلاحظ أنه قد انخفض سنة 2014 بمعدل 2.37 أي على كل دينار تستثمره المؤسسة تجني عليه ايراد يقدر ب 2.37 ويعود سبب الانخفاض في انخفاض مجموع الأصول.

✓ معدل دوران الزبائن والموردين: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدة الممنوحة من قبل المؤسسة لزبائن أقل من المدة الممنوحة للموردين هذا سنة 2013، حيث سنة 2014 نلاحظ أن المدة الممنوحة لزبائن أكبر من المدة الممنوحة للموردين هذا قد يعرضها لأخطار مالية. كما أن المؤسسة تتعامل بسياسة البيع والشراء بالأجل.

ثالثاً: نسب التمويل

الجدول التالي يوضح مختلف نسب التمويل للمؤسسة.

الجدول رقم (11) يوضح نسب التمويل المؤسسة كوندور الكترونيكس للسنوات (2013-2014) الوحدة: دج

2014	2013	البيان /
2.22	2.02	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة
0.69	0.69	نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/الأصول الثابتة
0.26	0.29	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة /مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2014)

التعليق:

✓ نسبة التمويل الدائم:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة تفوق الواحد خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب، و اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال سنتين 2013-2014، حيث أن نسبة التمويل الدائم لسنتي الدراسة فاقت حدها والمقدرة ب: 2.02، 2.22 على التوالي معناه وجود فائض في الأصول المتداولة أي أن المؤسسة لديها سوء في استغلال الأموال وبالتالي على المؤسسة إعادة النظر في استغلال أموالها من خلال رفع في قيمة الأصول الثابتة و تخفيض قيمة الأصول المتداولة.

✓ نسبة التمويل الذاتي:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الذاتي كانت اقل من الواحد بمعنى أن المؤسسة غير قادرة على تغطية الأصول الثابتة عن طريق الأموال الخاصة هذا مايدل على أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية.

✓ نسبة الاستقلالية المالية :

نلاحظ أن المؤسسة قد سجلت نسبة استقلالية 0.26 لسنة 2014 و0.29 لسنة 2013 وهذه نسب صغيرة مقارنة بالنسبة المرجعية والمقدرة ب 0.5 هذا يعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع المؤسسة الحصول على الموارد المالية الا بضمانات، اذ لا بد على المؤسسة من التخفيض في الديون طويلة وقصيرة الأجل.

رابعا: نسب المردودية

✓ المردودية المالية:

الجدول رقم (12) حساب المردودية المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس للسنوات (2013-2014) الوحدة (د.ج)

البيان / السنوات	2013	2014
النتيجة الصافية	1585262769.07	2265266488.80
الأموال الخاصة	6392225526.48	8307492015.28
المردودية المالية	0.25	0.27

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2014) .

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك زيادة في المردودية المالية خلال سنة 2014 ارتفعت النسبة إلى 0.27 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 0.25 وهذا راجع الى العائد المالي المحقق من استثمار الأموال في

المؤسسة ومنه يمكن القول أن المردودية المالية جيدة وتعبر على مؤشر جيد على قدرة المؤسسة على توليد الأرباح لمساهميها وذلك بعد تسديد جميع التزاماتها المالية الأخرى.

✓ المردودية الاقتصادية:

الجدول رقم (13) حساب المردودية الاقتصادية لمؤسسة كوندور الكترونيكس للسنوات (2013-2014) الوحدة (د.ج)

البيان /السنوات	2013	2014
النتيجة الصافية	1585262769.07	2265266488.80
مجموع الأصول	21887901482.79	32117128139.68
المردودية الاقتصادية	0.07	0.07

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2014).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية أو العائد على الأصول موجب وهو ما يبين لنا مدى الكفاءة في استخدام الموارد لجلب الأرباح ويمكن بها تقدير كفاءة المشروع الاقتصادي و التي على أساسها يمكن للمستثمر اتخاذ القرارات المناسبة .

✓ الرافعة المالية:

الجدول رقم (14) حساب الرافعة المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس للسنوات (2013-2014) الوحدة (د.ج)

البيان /السنوات	2013	2014
المردودية المالية	0.25	0.27
المردودية الاقتصادية	0.07	0.07
الرافعة المالية	0.21	0.20

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2014)

التعليق: نلاحظ أن أثر الرافعة المالية موجب خلال السنتين محل الدراسة وهذا راجع لكون نسبة المردودية الاقتصادية تقل عن نسبة المردودية المالية.

الفرع الثالث: اتخاذ القرار من خلال تحليل النتائج

أولاً: القيمة المضافة VA

الجدول رقم (15) تغير القيمة المضافة الوحدة: دج

البيان/السنوات	2013	2014
القيمة المضافة	5952645871.75	8500335739.34
قيمة التغير	-	2547689867.59

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للفترة (2013-2014)

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة ارتفعت خلال سنة 2014 بقيمة 2547689867.59 دج هذا التغير راجع إلى ارتفاع الإنتاج المباع و الإنتاج المخزن .

ثانياً: الفائض الإجمالي للاستغلال EBE

الجدول رقم (16) تغير الفائض الإجمالي للاستغلال الوحدة: (د.ج)

البيان /السنوات	2013	2014
الفائض الإجمالي للاستغلال	3168045678.24	4985119483.40
قيمة التغير	-	1817073805.16

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2013-2014)

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال ارتفعت سنة 2014 بقيمة 1817073805.16، هذا التغير راجع لارتفاع القيمة المضافة.

ثالثاً: نتيجة الاستغلال

الجدول رقم (17) التغير في نتيجة الاستغلال لمؤسسة كوندور الكترونيكس للسنوات (2013-2014)

الوحدة (د.ج)

البيان / السنوات	2013	2014
نتيجة الاستغلال	2673842569.26	4214430883.90
قيمة التغير	-	1540588314.64

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2013-2014)

التعليق: نلاحظ أنه في سنة 2014 ارتفعت نتيجة الاستغلال بقيمة 1540588314.64 دج، وهذا راجع إلى انخفاض نفقات المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المصاريف المالية.

خامسا: النتيجة الصافية

الجدول رقم (18) قيمة التغيير في النتيجة الصافية لمؤسسة كوندور الكترونيكس للسنوات (2013-2014) الوحدة (د.ج)

البيان / السنوات	2013	2014
النتيجة الصافية	1585262769.07	2265266488.80
قيمة التغيير	-	680003719.73

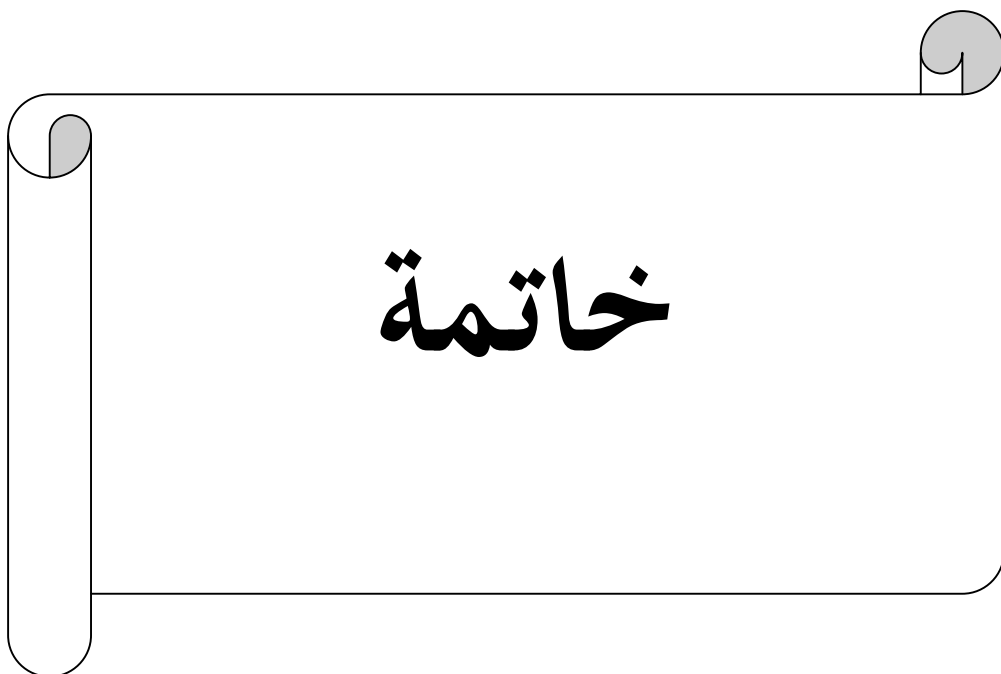
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للفترة (2013-2014)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في النتيجة الصافية بقيمة 680003719.73 وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع النتيجة الإجمالية لسنة 2014 .

خلاصة :

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية لمؤسسة كوندور والتي اعتمدنا فيها على أسلوبين (دراسة حالة، مقابلة) بغرض الحصول على نتائج أكثر واقعية فيما يخص موضوع الدراسة دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار توصلنا إلى ما يلي:

- تتمتع المؤسسة بتوازن مالي جيدة باعتبار أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات المستقرة ومختلف عناصر رأس المال العامل جيدة باستثناء رأس المال العامل الخاص.
- مختلف نسب السيولة جيدة أي أن التوازن المالي قصير الأجل يعتبر جيدا باعتبار أن السيولة بأنواعها تستطيع أن تغطي التزامات المؤسسة في الأجل القصير.
- فعالية نسب النشاط في إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة موجوداتها.



من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع بحثنا دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار نستخلص أنه عند اتخاذ أي قرار لابد من استخدام طرق وأساليب مالية في اتخاذ القرارات اللازمة والصحيحة للمؤسسات الاقتصادية، ولقد تطرقنا في موضوعنا إلى أحد أهم الأدوات و المؤشرات المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية ألا وهو التحليل المالي الذي يعتبر أداة مهمة يستطيع من خلالها متخذ القرار تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، الذي يستوجب أن يتميز بالكفاءة والفعالية حتى يضمن لها البقاء والاستمرار، وبالتالي لابد على المؤسسة من الاعتماد على أدوات التسيير الحديثة في التحليل والتشخيص المالي.

حيث تم التركيز على الجانب المالي والمحاسبي في دراستنا، واخترنا التحليل المالي وسيلة لاتخاذ القرار، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار، وتمثل الصورة المثالية التي من خلالها تظهر المؤسسة أمام المتعاملين. كما أنه لابد من عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي كمؤشر لاتخاذ القرارات داخل المؤسسة، إلا أن البعد المالي يحتل مرتبة كبيرة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي تعد وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات، ويساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي.

نتائج اختبار الفرضيات:

- اتخاذ القرارات الرشيدة لا يكون الا عن طريق معطيات التحليل المالي، الفرضية الأولى صحيحة، لأنه يمكن اعتبار التحليل المالي وسيلة فعالة في اتخاذ القرارات ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية والمتمثلة في القوائم المالية المتوفرة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة، والقرارات المتخذة عن نتائجها مبني على معلومات دقيقة متعلقة بالمؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع التحليل.
- يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة كوندور من خلال اتخاذ القرارات ، الفرضية الثانية غير صحيحة لأن التحليل المالي يساهم في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة كوندور من خلال تحديد نقاط القوة وتعزيزها واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة تجنبها وتصحيحها وبدوره يساهم في اتخاذ القرارات.

النتائج المستخلصة من الدراسة: من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى مؤسسة كوندور الكترونيكس استخلصنا بعض النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يلي :

- أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة وضعف المؤسسة .

- نلاحظ أن رأس المال العامل موجب ما يعني تحقيق المؤسسة التوازن المالي وهذا ما يدل على أن الأموال الدائمة مولت الأصول الثابتة.
- نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب، ما يفسر أن المؤسسة تحتاج لرأس المال العامل لتمويل احتياجات الدورة المتداولة.
- بالنسبة للخزينة فهي موجبة خلال فترة الدراسة، هذا ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة إلا أنها عرفت تراجعاً سنة 2014 هذا ما يدل على الوضعية الحرجة نوعاً ما للمؤسسة تلك السنة.
- نلاحظ أن نسبة السيولة جيدة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.
- من خلال نسبة النشاط نلاحظ أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها.

الاقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:
- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في المؤسسة باعتباره إجراء يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة فنصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تحصل على فوائد تسمح بزيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة.
- التقليل من الديون لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على قروض بنكية.
- أن تقوم مؤسسة كوندور الكترونيكس بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع شركات أخرى في نفس المجال (المنافسة) لأن ذلك يعطي تقييم لوضع الشركة ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية إدارية ومالية.

آفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا لدور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة أعلاه مازالت هناك بعض النقاط يمكن التطرق لها في الدراسات اللاحقة ونقترح ما يلي:
- ما هي الأداة الأكثر استعمالاً في التحليل المالي عند اتخاذ عملية القرار؟
- ما هي الآثار المترتبة عند غياب التحليل المالي في المؤسسة؟



قائمة المراجع

1- الكتب:

I. الكتب بالعربية.

- 1- أحمد توفيق جميل، الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980
- 2- أشرف عبد الرحمن الشيمي، إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة، مؤسسة اقرأ للنشر و الترجمة، القاهرة، مصر، 2007.
- 3- انعام باقية وحسن المشرقي، نظرية القرارات الادارية، منشورات حلب، كلية الاقتصاد، سوريا، 2009، ص38.
- 4- حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية:الدار الجامعية، 2004
- 5- رشاد العصار وآخرون، الادارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 6- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 7- طلبه زين الدين، طاهر الشيخ، نظم دعم اتخاذ القرار، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر
- 8- عبد الحفي مرعي، المعلومات المحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة الإسكندرية 1993.
- 9- علي خلف حجاجحة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر، الأردن، 2010.
- 10- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- 11- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير: التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 12- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 13- مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 14- ناصر محمد العديلي، إدارة السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى، مرامر للطباعة الالكترونية، الرياض 1993.
- 15- نعيم ابراهيم الظاهر، أساسيات الادارة، مبادئ و التطبيقات الحديثة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، الأردن، 2009.

- 16- نواف كتعان، اتخاذ القرارات الإدارية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009
- 17- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- 18- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2011.

II. المذكرات والرسائل

- 19- بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013.
- 20- حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2010 .
- 21- سعيدة زاوي، أدوات التحليل لمالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة استيعابية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة مذكرة ماستر، مالية مؤسسة، 2013.
- 22- شيمت عمر الفروق ودود فائزة، فعاليات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2016/2017 .
- 23- صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة ENSP، 2010-2011-2012، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2013.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 24- GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990

